الهجرة غير الشرعية كظاهرة دولية وتأثيرها في العلاقات بين ليبيا وإيطاليا 2011-2023

د. محمد ساسي الحراري* - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – تيجي – جامعة الزنتان

Email: ratraga@gmail.com

تاريخ الاستلام 20 / 2 / 2025م تاريخ القبول 5 /8 / 2025

Illegal immigration as an international phenomenon and its impact on relations between Libya and Italy 2011-2023

* Mohamed Sassi Al-Harari

summary :

Perhaps the political and security instability that Libya has witnessed after 2011 is the result of many factors that led to this situation. The situation has developed into a very complex internal conflict and internal division between the parties and leaders of the political scene in Libya, in addition to the international and regional conflict and competition with their interference in the Libyan crisis file. Here, we are not surprised that Italy is one of these countries that intervened in Libyan affairs after the change that Libya witnessed in the political system in 2011 , which made Italy the most interested European country in the Libyan file and gave itself many justifications for its intervention represented in security, economic and political reasons in addition to the geographical proximity and historical relations between Libya and Italy dating back to the era of Italian colonization of Libya . Perhaps the internal Libyan conflict that resulted after 2011 caused an increase in security and economic risks to Italy, which affected the political relations between them and pushed it to cancel a number of positions regarding its dealings with Libya, all within the framework of its common interests with Libya, as well as Italy's relationship with the countries of the European Union, as it is An influential party in the Libyan situation, and also the direct impact of the European Union countries from the dangers of illegal immigration on their countries, all these moves in Italian foreign policy towards Libya have the primary goal of preserving Italian interests in Libya, which have been affected. One

of the main reasons for Italy 's intervention in Libyan affairs is to put an end to the problem of illegal immigration towards the Italian coast.

الملخـــــــــص:

لعل ما تشهده ليبيا من عدم استقرار سياسي وأمني بعد عام 2011م هو حصيلة العديد من العوامل التي أدت إلى هذا الوضع فلقد تطور الموقف إلى صراع داخلي شديد التعقيد وانقسام داخلي بين الفرقاء ومتصدري المشهد السياسي في ليبيا، بالإضافة للصراع والتنافس الدولي والإقليمي بتدخلهم في ملف الأزمة الليبية، وهنا لا نستغرب أن تكون إيطاليا أحد هذه الدول التي تدخلت في الشأن الليبي بعد التغيير الذي شهدته ليبيا في النظام السياسي عام 2011م، مما جعل إيطاليا أكثر الدول الأوربية اهتماماً بالملف الليبي وأعطت لنفسها مبررات عديدة لتدخلها متمثلة في أسباب أمنية واقتصادية وسياسية بالإضافة للتقارب الجغرافي وعلاقات تاريخيه بين ليبيا وإيطاليا ترجع لحقبة الاستعمار الإيطالي لليبيا ولعل الصراع الداخلي الليبي والذي نتج بعد 2011م قد تسبب في ازدياد المخاطر الأمنية والاقتصادية على إيطاليا مما أثر على العلاقات السياسية بينهما ودفع إيطالها لاتخاذ عدد من المواقف فيما يخص تعاملها مع ليبيا وكل ذلك تحت إطار مصالحها المشتركة مع ليبينا وكذلك علاقه إيطاليا يدول الاتحاد الأوربي كونها طرف مؤثر في الحالة الليبية وأيضاً تأثر دول الاتحاد الأوروبي المباشر من مخاطر الهجرة غير الشرعية على بلدانها، كل هذه التحركات في السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا هدفها الأول المحافظة على المصالح الإيطالية في ليبيا والتي تأثرت بشكل مباشر وتأتي من أولويات الدوافع الإيطالية في التدخل في الشأن الليبي هو وضع حد لمشكلة الهجرة غير الشرعية تجاه السواحل الإيطالية.

الكلمات المفتاحيـــــة: الهجرة غير الشرعية - العلاقات بين ليبيا وإيطاليا

المقدمـــة:

العديد من دول العالم تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية فلقد أصبحت مشكلة دولية لها أثر سلبي على الأمن القومي لهذه الدول خاصة بعض دول قارتي أوروبا وأفريقيا وهما الأكثر تعرضاً لهذه الظاهرة ولعل الهجرة من الجنوب إلى الشمال هي الأكثر أي من سواحل شمال أفريقيا إلى سواحل جنوب أوروبا وتأتي هنا ليبيا وإيطاليا الأكثر تعرضاً لمثل هذه الهجرات الجماعية غير الشرعية، والتي تنطلق من الدول

الأفريقية المجاورة لليبيا ومن دول وسط وغرب أفريقيا، كدول مصدرة لهذه الهجرة ثم مروراً بليبيا كدولة عبور وإقامة -أيضاً - ومنها إلى السواحل الإيطالية كدولة هدف وإقامة للعديد من المهاجرين وكنقطة انطلاق لبعض دول الاتحاد الأوروبي من أجل البحث عن حياة أفضل، وقد تكون ليبيا هي الأكثر تضرراً حيث أنها تعتبر دولة عبور وإقامة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الأفريقية، وأيضاً تعتبر إيطاليا دولة متضررة بشكل مباشر وهي الأكثر تضرر من بين الدول الأوربية نظراً لقرب حدودها الجنوبية من ليبيا، ولذلك فان الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الليبية الإيطالية وهو موضوع بحثنا هذا، فالأسباب عديدة منها ما يتعلق بالجانب الأمني والسياسي والاقتصادي للبلدين وأيضاً الوضع الأمني والسياسي غير المستقر في ليبيا بعد عام 2011 مما جعل البلاد في حالة فوضة نتج عنه عدم سيطرتها على حدودها الجنوبية فسهل بذلك عمل شبكات تهريب البشر هذا النزوح للمهاجرين نحو السواحل الإيطالية جعل الحكومات الإيطالية المتعاقبة تضع اهتمام خاص لعلاقاتها مع ليبيا من جميع الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتعاون مع الحكومات في ليبيا في ظل الانقسام السياسي الذي تشهده ليبيا لذلك أبرمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ولعل هذا التعاون والاهتمام كانت له مساعي وتجارب سابقة فترة حكم النظام السابق قبل 2011.. وبقدر الاهتمام بمشكلة الهجرة غير الشرعية فإن لإيطاليا مساعي وأهداف من أجل مصالحها الاقتصادية في ليبيا والتي تتمثل في النفط والغاز الذي يتم ضخه من السواحل الليبية تجاه السواحل الإيطالية. وأن ضمان تأمين خطوط النفط والغاز لا يتسنى إلا في ظل السيطرة على الملف الأمني وكبح جماح الهجرة غير الشرعية وفي كل الأحوال يبقي الوضع الأمني غير المستقر في ليبيا هو التحدي الأكبر أمام جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية وهذا بالتالي يؤثر على مسار العلاقات الثنائية بين البلدين.

فهذه المشكلة تتطلب معالجة حلول شاملة ومستدامة للطرفين وبالتالي فإن هذا البحث سوف نعرض فيه كل هذه العراقيل التي لها تأثير مباشر على سير العلاقات.

مشكلة وتساؤلات البحث:

تتمحور مشكلة البحث في طرح عدة تساؤلات وهي كالتالي:

ـ ما هي الأسباب الرئيسية في زيادة حدة الهجرة غير الشرعية من البلدان المصدرة للهجرة؟.

ـ هل نجحت كلاً من ليبيا وإيطاليا في الحد من هذه الظاهرة من خلال التعاون المشترك بينهما وإبرام الاتفاقيات وتفعيلها سابقاً وحاضراً؟.

ـ ما مدي الأثار السلبية لهذا التدفق الكبير من المهاجرين على البلدين من ناحية العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية؟.

ـ ما هو الدافع الأكثر أهمية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا وموقف إيطاليا من الصراع والانقسام السياسي في ليبيا؟ وهل تأخذ إيطاليا في الحسبان مصالحها في ليبيا من باب النفعية والبحث عن المصلحة الخاصة بهما؟.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية هذا البحث من أنه كلما زادت حدة الهجرة غير الشرعية كلما زاد التوتر والخلاف بين البلدين وأن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم الاستقرار الأمني في دولة الاستقبال للمهاجرين وهي إيطاليا وبين دولة العبور وهي ليبيا وأن العامل الاقتصادي والحفاظ على المصالح الاقتصادية لإيطاليا في ليبيا وأيضاً وقف تدفق المهاجرين إليها عبر ليبيا هو الهدف والغاية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه علاقتها مع ليبيا وهذا ما جعل إيطاليا تضع ملف الهاجرين من بين الأولويات.

أهداف البحث:

يسعي البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

1-تحديد دوافع الهجرة غير الشرعية من البلدان المصدرة.

2-تحديد الأسباب الحقيقية التي جعلت من ليبيا دولة عبور للهجرة غير الشرعية تجاه إيطاليا.

3-توضيح مسار العلاقات الليبية الإيطالية في مجال الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4-إبراز الأبعاد الكامنة وراء السياسة الإيطالية تجاه الأزمة الليبية الراهنة على غرار المتغير الاقتصادي المتمثل في النفط والغاز والملف الأمني فيما يخص الهجرة غير الشرعية.

أهمية البحث:

يمكن أن تحدد أهمية البحث في أنه يأتي كمحاولة لتوضيح أسباب الهجرة غير الشرعية وطبيعة المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تسببها الهجرة غير الشرعية على البلدين وأيضاً تأثيرها على العلاقات بين ليبيا وإيطاليا خاصة أن لإيطاليا مصالح اقتصادية مشتركة وكبيرة في ليبيا يأتي النفط والغاز في مقدمتها وأيضاً استفادة ليبيا من جانب آخر.

منهج البحث:

في هذا البحث تم استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: قمنا من خلال هذا المنهج بتتبع تاريخ ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عام من حيث تطورها عبر مراحل الزمن.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: قمنا بإجراء تحليل لواقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي شهدتها كلاً من ليبيا وإيطاليا من خلال تدفق المهاجرين إلى ليبيا ومنها إلى السواحل الإيطالية.
- **المنهج القانوني**: استعنا بهذا المنهج من خلال اللجوء إلى التشريعات والقوانين والاتفاقيات سواء على المستوي الدولي أو على المستوي الثنائي بين البلدين فيما يخص ملف الهجرة غير الشرعية والنظر إليها من الجانبين القانوني والإنساني.

مصطلحات الدراسة:

*** الهجرة:**

لغوياً: هي لفظ مشتق من كلمة (هجر) ومعناها الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما، وتعرف الهجرة أيضاً: بأنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لغرض الاستقرار في المكان الجديد. (معجم المعاني)

واصطلاحاً: تعني عملية انتقال الأفراد من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين في البلد المقصود بحيث يتم الدخول بدون تأشيرة دخول (ويكيبيديا).

الهجرة غير الشرعية: هي عملية انتقال الأفراد إلى بلد بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقة الرسمية ودون إتباع الطرق الرسمية في الدخول، فهي وسيله يتبعها الأشخاص من دولة معينة للوصول إلى دوله أخري بطرق غير رسمية وقانونية

وغالباً ما يكون الغرض من الهجرة هو اللجوء والبحث عن عمل أو للعيش في تلك الدول بطريقة غير قانونية.

الأمن القومي:

لغوياً: فإن الأمن في المعني اللغوي ضد الخوف والأمن هو تحقيق السكنية والطمأنينة والاستقرار على مستوي الفرد والجماعة (معجم المعاني).

واصطلاحاً: تعني القدرة التي تمتلكها الدولة لتأمين استمرار وتعزيز القوة الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية وفي مناحي الحياة كافة لمواجهة الأخطار التي تشكل تهديداً من الداخل والخارج وفي حالتي الحرب والسلم سواء.

حدود البحث:

الحدود المكانية: وتتناول الحدود الجغرافية بين البلدين وهما ليبيا وإيطاليا حيث يفصل بينهم مياه البحر الأبيض المتوسط وهو الطريق الذي يسلكه المهاجرين إلى إيطاليا عبر قوارب الهجرة غير الشرعية من السواحل الليبية.

الحدود الزمنية: يحدد البحث بزمن معين ينحصر في الفترة ما بعد عام 2011 حتى 2023م مع الإشارة للفترة الزمنية التي قبلها من خلال العرض التاريخي دون سرد للتفاصيل.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين يحتوي كل مبحث على مطالب فكان على النحو التالي:

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية والجدل الدولي حولها.

المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية من المنظور القانوني والإنساني الدولي.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في العلاقات الليبية الإيطالية بعد عام 2011 إلى 2023.

المطلب الأول: التعاون بين البلدين وأثاره السياسية بعد 2011م.

المطلب الثاني: التعاون بين البلدين للحد من الهجرة غير الشرعية وأثاره الاقتصادية بعد عام 2011م.

المطلب الثالث: التعاون الأمني بين البلدين وهاجس الهجرة غير الشرعة على مستقبل العلاقات بينهما.

المبحث الأول ـ الهجرة غير الشرعية والجدل الدولي حولها :

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة قديمة ولم تكن وليدة اللحظة ففي فترات زمنية مضت وفي ظل غياب مفهوم الدولة وعدم وجود حدود بين الدول مما سهل كثيراً عملية التنقل والانتقال والترحال من مكان إلى آخر بحثاً عن الكلأ والماء وحياة أفضل.

ومن خلال تطور مراحل الزمن وعلاقات الشعوب ببعضها وقيام مفهوم "الدولة"، ظهرت بوادر ومساعي لتقنين وتنظيم الهجرات بين شعوب ودول العالم بموجب القوانين والتشريعات والاتفاقيات بين الدول وبالتالي رفض عمليات الهجرات غير الشرعية[1].

ولقد تعددت تعريفات ومفاهيم الهجرة غير الشرعية ذات الطابع الدولي فمعظم تلك التعريفات تركز علي أن الهجرة غير الشرعية ترتبط بالأعمال غير القانونية التي ينتج عنها دخول أشخاص لحدود دولة بدون صفة شرعية[2].

لقد عرّف المكتب الدولي للعمل (BIT) الهجرة غير الشرعية بأنها التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية ويقصد بها على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونين بالأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة وأيضاً الأشخاص الذين يدخلون الإقليم

بصفة قانونية وبترخيص إقامة وبعد انتهاء صلاحية إقامتهم يبقون في تلك الدول بدون ترخيص وإذن إقامة جديد من سلطات تلك الدول، أما المفوضية الدولية لشؤون الهجرة فنجد تعريفها للهجرة غير الشرعية غير بعيد عن التعريفات السابقة حيث تعرفها بأنها الدخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطان ذلك البلد وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود لعدم حيازته الوثائق اللازمة للسفر، أما الأمم المتحدة فتعرفها بأنها دخول غير مقنن للفرد من دولة إلى أخري عن طريف البر أو البحر أو الجو إلى دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة[3].

المطلب الأول ـ دوافع الهجرة غير الشرعية :

عندما ظهر للوجود مفهوم الدولة والحدود السياسية والجغرافية ومناطق العبور القانونية اتخذت الدول التدابير لتقنين الهجرة وضبطها ضمن قوانين وأنظمه خاصه لقد شكلت ظاهرة الهجرة غير القانونية أبعاداً خطيرة داخل المجتمعات، مما تطلب تكثيف الجهود بين دول الإرسال والعبور والاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين، مع

تحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة بين هذه الدول من خلال اتفاقيات لإيجاد حلول ملائمة لهذه الظاهرة، وقد كانت الحلول الجزئية غير فعالة، ورغم أن المعالجة الأمنية ساهمت في تخفيض حدة وعدد المهاجرين إلا أنها لم تعد وحدها كافية نظراً لمحدوديتها، وأصبح من الضروري محاولة إيجاد التوافق بين البعد الأمني والاجتماعي والإنساني بشكل عام، واتخاذ تدابير جماعيه من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للبلدان المرسلة للمهاجرين عن طريق معالجه الأسباب العميقة والحقيقية لهذه الهجرة غير الشرعية[4].

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي في الأساس ظاهرة عالمية تسعي غالبية حكومات الدول إلى القضاء عليها والتصدي لها خاصة بعد انتشار سماسرة وتجار الهجرة غير الشرعية الذين يعملون على تجميع المهاجرين مقابل الحصول على مبالغ مالية طائلة رغم عدم قانونيه هذا السفر.

وتعريض حياة المسافرين للخطر والهلاك المؤكد حدوثه فهذه الظاهرة تشكل جريمة على بلدان العبور والاستقبال ولعل بلدان الدول الأوربية وعلي رأسهم إيطاليا تعد المكان والملاذ المناسب للمهاجرين الأفارقة لتلبية حاجاتهم ورغباتهم والهروب من الفقر والحرمان في بلداتهم وفي مناخ وظروف وجود دولة مثل ليبيا لعبور أراضيها نظراً لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذا البلد وفي ظل وجود حدود غير مسيطر عليها من قبل السلطات الليبية مما سهل على شبكات تهريب المهاجرين إدخالهم عبر الأراضي الليبية ومنها إلى سواحل إيطاليا[5].

إذن فإن قضية الهجرة غير الشرعية مرتبطة بكثير من الأسباب والدوافع كالفقر واشتعال الحروب والنزاعات المسلحة والأزمات السياسية في بعض هذه الدول الأفريقية، وأيضاً انحدار مستوي الحريات العامة وتردي الأوضاع الاقتصادية في الكثير من هذه الدول كذلك إفرازات العولمة خاصة المتغيرات العلمية والتكنولوجية جميعها رمت بظلالها على مجتمعات هذه الدول فقربت المساقات بينها وسهلت العديد من الصعاب، وجعلت العالم يشبه مجتمع القرية الصغيرة بكل ما فيه من متناقضات، كما أفرزت عوامل عدة أدت إلى وجود تخلخل وزحف ونمو سكاني هائل، مما استوجب قيام المهاجرين بالبحث عن حياة أفضل في أماكن أخري من العالم[6].

ومن الأسباب التي دعت إلى قيام هذه الهجرات غير الشرعية هناك بعض الظروف والعراقيل التالية:

1- سعي الشباب لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم: حيث يقوم في خيالهم أن أوروبا ستكون جنه أحلامهم وبالتالي التخلص من حياة الفقر والجوع وهذا ما تزرعه في عقولهم وأفكارهم شبكات وعصابات وسماسرة تهريب البشر وأيضاً ما ينشر عبر وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي مما جعلت الشباب يحلمون بجمع المال في هذه الدول وإيجاد فرص عيش أفضل ومواطن شغل في هذه الدول لذلك يجازفون بركوب القوارب للهجرة ولا يعلمون أن الغرق والموت في أغلب الأحيان هو مصيرهم.

2- العوامل الاقتصادية: هناك تباين في المستوي الاقتصادي بين دول العالم الثالث والتي تأتي الدول الأفريقية الفقيرة في مقدمتهم وبين دول أوروبا، أو ما يسمي بمفهوم الدول الطاردة والدول المستقبلة، فهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في بلدان العالم الثالث والدول الأفريقية بصفة خاصة التي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعات لا يضمن استقراراً في التنمية نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق العالمية وهذا له انعكاسات سلبية على سوف العمل بالمقابل دول أوروبا دول صناعية وذات دخل اقتصادي مرتفع وقوي، لذلك يشكل هذا التباين فارقاً في الأجور وعاملاً للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يقوق من 3 إلى 4 مرات المستوي الموجود في الدول الأفريقية[7].

3- الاضطرابات السياسية: إن الشعور بالاضطهاد وعدم الاستقرار والخوف من المصير المجهول وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات للهجرة السرية، كذلك تعد الحروب الأهلية والدولية سبباً رئيسياً لظاهرة الهجرة حيث يقصدون المهاجرين المناطق الأكثر أماناً ومن بعد ذلك يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي، لذلك تعد أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية بسبب الأزمات والاضطرابات السياسية التي تعيشها بعض هذه الدول[8].

4- العامل الجغرافي: يساهم عامل القرب الجغرافي بصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة ويتضح ذلك بصورة جليه في الحدود البحرية، حيث أن المسافة بين أفريقيا وأوروبا مثلاً تقدر بخمسة عشر كيلو متراً فقط في بعض الأماكن وهذا عامل يسهل عملية الهجرة السرية إلى سواحل أوروبا.

5- ثورة الاتصالات والإعلام الجديد: فلقد كان لثورة التكنولوجيا والمعلومات دور في فكر العديد من الأجيال الجدد من خلال الاطلاع على أنماط العيش في المجتمعات

الأوربية المتقدمة ومقارنتها بما يعانونه في بلدانهم، ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة لاسيما في ظل التقارب الجغرافي بين أوروبا وأفريقيا وكذلك ما يعلمه الراغبون في الهجرة من توفر ووجود أعمال هامشية هي الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات التي لا تجد قبول عند الأوربيون فتبقي فرص متاحة أمام المهاجرين.

6- أسباب أمنية: تعد الأسباب الأمنية من أسباب الهجرة غير الشرعية لذلك فأن أغلب الدول المصدرة للهجرة تتشابه في أنظمتها وسياساتها واقتصاداتها، فضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة يدفع بالبعض إلى التسلل بنفسه وأسرته من أجل حماية نفسه من التهديدات والخطر، كذلك قيام البعض بارتكاب جرائم في بلده وبالتالي يهرب من الأجهزة الأمنية أو من أشخاص يلاحقونه إلى بلد آخر للنجاة بنفسه. كذلك تعد البطالة المحرك الرئيس لهذه الظاهرة فهي تمس عدداً كبيراً من السكان خاصة فئة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية وبالتالي تمثل الهجرة الطريق الوحيد للخلاص. والحصول على فرص عمل في دول أكثر تقدماً ورخاء[9].

7- الأوضاع الاجتماعية: إن سوء الأوضاع الاجتماعية يُعد من أسباب الهجرة غير الشرعية حيث أن ضعف الروابط الاجتماعية وانعدام القيم والتقاليد الاجتماعية والتفكك الأسري في العديد من الدول الفقيرة زاد من حدة الهجرة للعديد.

8- أسباب دينية: يعد الاضطهاد الديني والسعي لفرض الفكر المذهبي والطائفي أحد الأسباب التي تجعل الكثير يبحث عن بيئة أكثر أماناً وتحترم الطقوس الدينية ولا تشكل أي نوع من الإكراه في الممارسات والعقائد الدينية[10].

المطلب الثاني - الهجرة غير الشرعية من المنظور القانوني والإنساني الدولي :

عندما أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمعات والدول في هذا العالم ودخول الأشخاص إلى دولة أخري غير دولتهم بشكل غير شرعي سعت كثير من الدول المتقدمة لوضع حد لهذه الظاهرة مما ترتب عن هذه الظاهرة تخوفات كون هذه الهجرة لم تقتصر على البحث عن العمل الأفضل بل أصبحت تحمل في طياتها ظواهر سلبية تشكل خطورة على المجتمعات المتقدمة خاصة المجتمعات الأوربية لأن الهجرة غير الشرعية أصبحت تجلب معها الإرهاب وتجارة المخدرات وارتفاع معدل الجريمة لذلك أصبح من الواجب أن تبذل جهود دوليه من خلال الاتفاقيات والمعاهدات لتقنين والسيطرة على هذه الهجرة غير

الشرعية[11].

الهجرة غير القانونية في تشريعات دول أوروبا:

لقد شكلت الهجرة غير المشروعة كثيراً من الظواهر السلبية على الدول الأوروبية بحيث قامت هذه الدول باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والأساليب التي تخفف من أثار هذه الهجرة وكانت على رأسهم إيطاليا، حيث قامت تلك الدول ببذل كثير من الجهود للحد من الهجرة غير الشرعية وذلك عن طريق عقد مجموعة من الاتفاقيات ومن أهمها:

1- اتفاقية شنغن ولقد وقع عليها أكثر من ثلاثين دولة وتم من خلالها تبادل المعلومات الشخصية والأمنية.
2- اتفاقيات أمنية مشتركة ثنائيه وجماعيه بين الدول الواقعة علي ضفتي البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى تقديم الدعم المادي واللوجستي لحكومات دول شمال أفريقيا.
3- اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال أفريقيا وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى أوروبا سواء بإنشاء معسكرات احتجاز أو من خلال الترحيل الطوعي[12].

المساعدات المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين:

أخذت المسائل المتعلقة بالهجرة أهمية بالغة في الأجندات الوطنية والإقليمية والعالمية لاسيما في العقود الثلاثة الماضية، وحظيت الأخطار والأثار الوخيمة ذات الصلة بحركات الهجرة في شقيها الشرعي وغير الشرعي بالأولوية في اهتمامات وأعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعنى وتهتم بحقوق الإنسان، كما أنها أصبحت مادة دسمة للتداول السياسي والعالمي في الوقت الحالي[13].

وبالرغم من خطورة الهجرة غير الشرعية وما تشكله من أعباء أمنية واقتصاديه وسياسة واجتماعيه إلا أن المهاجرين هم بشر ولابد من التعامل معهم بكل إنسانية، فقد شددت المنظمات الإنسانية على حسن المعاملة وتقديم المساعدات لهم، وإلتزاماً بذلك أقرت الأمم المتحدة على حماية المهاجرين بعدد من المبادئ والمعايير لحماية جميع حقوقهم وأفراد أسرهم، منها النصوص ذات الصلة الموضوعة في إطار منظمة العمل الدولية خاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (رقم 77)

والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفيه أو المساواة في معاملة العمال المهاجرين والتوجيه بشأن الهجرة من أجل العمل والاتفاقية المتعلقة بالسخرة أو العمل القسري[14].

وتعتبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة بقرار الجمعية العامة 158/45 المؤرخ يوم 18 يناير 1990 أهم اتفاقيه تعترف بحقوف المهاجرين وأسرهم، وتضع آليات لحماية دولية مناسبه لحقوقهم، وبناء على الإجراءات المقدمة لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين صادق البرلمان الأوروبي على قانون غير ملزم يطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأولي بضرورة التأكد من أن المساعدات الإنسانية المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين لا تخضع لأية عقوبات جنائية، مؤكداً على تقديم المساعدات الإنسانية لمن هم في حاجة إليها، كعمليات الإنقاذ في البحر أو على اليابسة، وحث المنظمات غير الحكومة على إنقاذ الأرواح في البحر وتقديم المساعدة على الأرض[15].

آليات الحماية للهجرة غير الشرعية:

بسبب الظروف المأساوية التي يتعرض لها المهاجرين غير الشرعيين وانطلاقاً من حق الأفراد في الانتقال المكفول في المواثيق الدولية والبروتوكولات الدولية والتشريعات الوطنية مقابل ذلك حق الدولة في بسط قوانينها على إقليمها ومنع كل من لا ترغب في الدخول إليها، اهتمت المجموعة الدولية الإقليمية والوطنية بوضع تسهيلات لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية، في إطار حق احترام الحقوق والحريات الإنسانية ووضعت الآليات الخاصة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأكدت من خلال هذه الآليات على احترام الحريات والحقوق الإنسانية[16].

المعالجة القانونية الدولية والالتزام الليبي فيما يخص الهجرة غير الشرعية:

حرصت الدول والمنظمات الدولية على حماية المهاجر سواء كان شرعياً أم غير شرعياً، على اعتبار أن الهجرة ذات اعتبارات إنسانية، ولذلك قامت منظمة الأمم المتحدة في 18 ينابر عام 1990 بإبرام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين، حيث تؤكد هذه الاتفاقية الدولية رسمياً مسؤولية الدول المستضيفة للمهاجرين ضرورة احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم، وقد عالجت الاتفاقية كذلك المعايير الدولية الملزمة لتناول معالجة المهاجرين الحائزين على الوثائق

اللازمة، ومكافحة عمليات استغلال وانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون[17].

لقد أكدت التشريعات والبروتوكولات الدولية، ومقتضياتها المتمثلة بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني على اتخاذ كل التدابير المناسبة لصون وحماية حقوق المهاجرين، خاصة حقوقهم في الحياة والحق في عدم الخضوع للتعذيب، أو من التعرض إلى أي من أشكال المعاملات أو العقوبات اللاإنسانية أو المهنية، بل لابد من تقديم المساعدات المناسبة للمهاجرين الذين تتعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر بسبب تهريبهم، وفي حالة احتجاز المهاجرين المهربين، يتعين على كل دولة طرف أن تتقيد بالتزاماتها الدولية بمقتضي اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية القاضية باطلاع الشخص المعني دون إبطاء الأحكام المتعلقة بإبلاغ الموظفين القنصليين والاتصال بهم[18].

إن ليبيا هي من الدول العربية التي وقعت اتفاقيات وبروتوكولات لمكافحة الهجرة غير الشرعية والجرائم المرتبطة بها سواء كانت مرتبطة بتجارة البشر، أم ما يمكن أن تحتويه من خلايا إرهابية نائمة، أو لأسباب صحية ترتبط بالأمراض التي يحملها المهاجرون، حيث في ظل عدم وجود إجراءات طبية تبين عدم حمل اللاجئ أو المهاجر غير الشرعي للأمراض المعدية، لذلك سوف نقوم هنا بالتطرق إلى أهم الاتفاقيات والبروتوكولات التي شاركت فيها ليبيا والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1- الوكالة الدولية لإدارة الحدود: وهي وكالة متخصصة لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوروبي وقد شكل هذا الاتحاد من خلال اتفاقية دبلان الأولي والثانية بين عامي 2000 و2001 واللتين اقرتا بتقاسم المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء، وقد تم التفاوض حول إنشاء مراكز المهاجرين المبعدين خارج أوروبا، وكانت ليبيا هي الحاضنة الأولي خارج أوروبا ومن اهم وظائف المنظمة تعزيز آليات التعاون العملي على الحدود الخارجية للأطراف الموقعة على الاتفاق بقصد العمل على إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية، أو سواحل دول العبور التي انطلقوا منها، من خلال اتفاقات أمنية مبرمة مع تلك الأطراف، بغرض وقف حركة المهاجرين غير الشرعيين، وتدعيم السواحل بدوريات بحرية، للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل[19].

2- اتفاق 5+5: اعلن عن هذا الاتفاق عام 1990، ويشمل دول المغرب العربي الخمس (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة ودول شمال البحر

الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا إسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى، ويناقش هذا الاتفاق ثلاثة محاور رئيسية وهي:

3- المحور الأمني: ويركز هذا المحور على البحث عن حلول للقضايا السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة العمل على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أم عملياً فقد حثت الاتفاقية على إنشاء فرق أمنية لتعزيز الرقابة على مستوي دول المغرب العرب، ودول الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والسيارات والمراكب البحرية لرصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم.

4- المحور الاقتصادي: حيث يؤكد هذا المحور على ضرورة معالجة التوازن في قضايا التنمية الاقتصادية لليبيا وفي ظل الفوضى والانفلات الأمني، فان الدولة الليبية تخسر الكثير من رسوم دخول الأفراد، ورسوم الجمارك، مما يعني ذلك أنها ستخسر الكثير من الرسوم والتي تعد مردوداً اقتصادياً للدولة بسبب عدم ضبط الحدود.

5- المحور الاجتماعي والثقافي: ركزت الاتفاقية على مجال الهجرة والتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث[20].

6- اتفاق الشراكة الاورومتوسطي: أو ما يسمي بمسار برشلونة لعام 1995، ويعد من الاتفاقيات التي شملت المغرب العربي والذي اكد على ثلاثة محاور أساسية وأمنية مرتبطة بتحقيق الأمن والاستقرار وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحور اقتصادي مرتبط بالسوق الحرة، والثالث اجتماعي مختص بقضايا حقوق الإنسان، والذي يتمخض عنه قضايا المهاجرين والمهجرات غير الشرعية، ويضم دول الاتحاد الأوروبي اثنتي عشرة دولة من منطقة الشرق الأوسط منها ليبيا، وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، قبرص، تركيا، سوريا، إسرائيل[21].

7- اتفاقية الجوار الاورومتوسطي: وهي عبارة عن اتفاقية موقعة بين إيطاليا وليبيا عام 2000 وتدور الاتفاقية حول موضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها من الدول المجاورة في جنوب المتوسط وفي عامي 2003 و2004 شملت الشراكة الإيطالية الليبية اتفاقية إعداد ضباط الشرطة الليبية وحرس الحدود الليبي وتدريبها، وتمويل إيطالي لبرامج احتجاز المهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا وإعادة توطينهم، وهكذا يلاحظ من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات مدي اهتمامها والتزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي المجاورة.

إن القانون الدولي في تناوله موضوع هجرة الأفراد من دولة إلى أخرى فإنه قد أعطى الأحقية لذلك الفرد في هجرته ورحيله عن بلده، ولكن في المقابل لم يعطه الحق في أن يدخل بلداً أخر لا يتمتع فيه بحق المواطن، أو حق الإقامة القانونية، فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها، وكل دولة تضع سياسات ونظم الهجرة القانونية إليها.

المبحث الثاني - الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في العلاقات الليبية :

الإيطالية بعد عام 2011 حتى 2023

هناك دوافع رئيسية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه ما تشهده ليبيا من عدم استقرار وصراع داخلي غياب سيطرة الدولة أمنياً على حدودها المترامية الأطراف والتي تنفتح على العديد من الدول الأفريقية من ناحية الجنوب الليبي، ويتمثل دافع مكافحة وصد الهجرة غير الشرعية القادمة من ليبيا كونها دولة عبور لهؤلاء المهاجري كذلك هناك دافع آخر مهم يجعل إيطاليا تهتم بالملف الليبي ومجرياته وكل ما يحدث من تطورات سياسية وعسكرية وأمنية في ليبيا ألا وهو أمن الطاقة حيث أن النقط والغاز الليبي الذي على مقربة من سواحلها وأيضاً محاربة الإرهاب والمخاوف الإيطالية من أنه قد يتسلل لها من هذه الدول سواء المصدرة للهجرة أو دولة العبور[22].

لهذا يأتي ملف الهجرة غير الشرعية والحفاظ على مصالح إيطاليا الاقتصادية واستقرار الوضع السياسي والأمني في ليبيا من أولويات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا وكل ما يخص العلاقات الليبية الإيطالية[23].

فإيطاليا هي أكثر الدول الأوروبية والغربية تأثراً بالأزمة الليبية خاصة على صعيد الهجرة غير القانونية والإرهاب فضلاً عن حوادث غرق مأسوية للقوارب المقلة للمهاجرين قبالة السواحل والجزر الإيطالية وفي غياب آلية إنقاذ أوروبية فعالة.

وفي تطور للسياسة الإيطالية بخصوص الملف الأمني وعلاقاتها مع ليبيا أعلن وزير الداخلية الإيطالي " ماركو مينيتى" أن بلاده ستفعل الاتفاقية الموقعة مع ليبيا اثناء حكم القذافي فيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية وقد جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده " مينيتي " ، في العاصمة الليبية طرابلس ، بعد محادثات أجراها مع مسؤولين ليبيين بحكومة " فائز السراج " حكومة الوفاق الوطني حول الاستقرار ومكافحة الهجرة غير الشرعية والسيطرة على الحدود الجنوبية ومكافحة الإرهاب،

وتنص المعاهدة التي تم توقيعها فترة النظام السابق وبالتحديد في 30 أغسطس 2008 على التزام إيطاليا بتقديم دعم مالي يناهز 5 مليارات دولار خلال خمسة وعشرين عاما ، على شكل استثمارات في البنية التحتية وذلك مقابل قيام ليبيا بالعمل على وقف الهجرة التي تمر عبر أراضيها للسواحل الإيطالية.

ويمكن القول أن السلطات الإيطالية أدركت أن مقاومة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية ، وليس على سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية ومن هنا لا يستغرب التعامل الإيطالي ، بعد سقوط نظام القذافي مع اطراف ليبية عديدة سواء كانت رسمية أو غير رسمية وسواء كان في غرب ليبيا أو شرقها وأيضا القبائل الساكنة على الحدود الليبية الجنوبية[24].

المطلب الأول ـ التعاون بين البلدين وآثاره السياسية بعد عام 2011:

لقد بدأ يبرز التدخل الإيطالي أكثر بعد 2011 وبشكل مباشر في تفاعلات الصراع الليبي، إثر توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي اعتبرته روما فرصة لبناء الاستقرار السياسي في ليبيا ومن ثم حشدت لدعم (حكومة الوفاق الوطني) برئاسة (فائز السراج) والذي دخل للعاصمة طرابلس في مارس 2016، في مسعي إيطالي لتصدر الجهود الغربية لدعم (فائز السراج) وكان وزير خارجية إيطاليا آنذاك (باولو جينتيلوني) أول مسؤول غربي يلتقي برئيس حكومة الوفاق في أبريل عام 2017[25].

ولقد تطور التدخل الإيطالي المباشر عندما قامت روما بإرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية في أغسطس 2017 للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية، وكذلك دعم حكومة الوفاق في موازين القوي الداخلية وحرصت روما في كل تحركاتها العسكرية داخل ليبيا على الإعلان عن أنها جاءت بناء على طلب من حكومة الوفاق، وذلك لتسويغ مشروعية تدخلها، لكن ذلك أثار بالمقابل حفيظة الجيش الليبي في شرق البلاد حيث انتقد قائد الجيش الليبي المشير (خليفة حفتر) تحركات روما وأعتبرها منحازة للطرف الآخر (غرب البلاد) ـ فهدد بقصف أي سفينة تدخل المياه الليبية[26].

كما كان التحرك الدبلوماسي الإيطالي في أروقة الاتحاد الأوروبي مكثفاً وذا فاعلية يهدف إلى انتزاع الاعتراف من دول الاتحاد الأوروبي بأن إيطاليا هي القاطرة الأوروبية في ليبيا لذلك جاء التحرك الإيطالي تحت مظلة اللجنة المشتركة الليبية الإيطالية في روما في سبتمبر 2017، والذي نتج من اجتماعاتها اتفاق يقضي بتنفيذ

مشروع إيطالي يموّله الاتحاد الأوروبي على الحدود الجنوبية الليبية، ويتم بموجبه إرسال بعثة إيطالية لإقامة قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبي، وهو ما نفته حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، واعتبرت أن الاتفاق لا يعني وجود قواعد عسكرية أو معسكرات إيطالية في ليبيا.

بالمقابل تستند تصريحات الوزير الإيطالي إلى معلومات استخباراتية تفيد بأن مقاتلين أجانب يستعدون للقيام بأعمال عسكرية ولانتشار فردي في أوروبا، مستغلين طرق الهجرة التي بقيت مفتوحة، خصوصاً أن سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الأفريقية وليبيا تسمح بنشاط مهربي البشر، في ظل عدم مقدرة حكومة الوفاق الوطني، ضبط الحدود الجنوبية والسيطرة عليها وصعوبة الرقابة على الحدود التي اغلبها في الصحراء بطول 4400 كم مع ستة دول وهي تشاد والنيجر والسودان والجزائر وتونس ومصر كما دخلت إيطاليا على محور خط الأزمة الليبية في محاولة منها لأحياء مصالحها هناك فاستضافت صقلية في نوفمبر 2018 مؤتمر باليرمو حول الأزمة الليبية ولقد شارك في هذا اللقاء إلى جانب الحكومة الإيطالية. أطراف النزاع الليبي، وحكومات كلاً من روسيا وفرنسا وتونس والجزائر ومصر والاتحاد الأوروبي، وقد اختلف مؤتمر باليرمو عن اجتماعات باريس، من خلال إعطائه الأولوية لعودة الاستقرار والأمن إلى ليبيا وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة وذلك كضرورة لتسهيل العملية السياسية والمتمثلة في الإجراءات الدستورية الخاصة بانعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية وكسابقة فقد فشل مؤتمر باليرمو في تحقيق مخرجاته نتيجة افتقاده لأليات واضحة لتنفيذه على ارض الواقع، بحيث كان الهدف الرئيسي له هو منافسة إيطاليا لفرنسا في الملف الليبي[27].

كما تصاعد الاهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية من جديد خلال الأسابيع الأخيرة من عام 2019، حيث شهدت تلك الفترة مبادرات من رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي) ووزير خارجيته (لويجي دي مايو) إلى جانب العديد من اللقاءات الثنائية منها التي جرت مع طرفي الصراع في ليبيا، حينما قام وزير الخارجية الإيطالي في منتصف ديسمبر 2019 بأول زيارة له للعاصمة الليبية طرابلس، حيث اجتمع خلالها مع عدد من الوزراء في حكومة السراج، كما التقي بالمشير خليفة حفتر في بنغازي، ورئيس البرلمان عقيلة صالح في طبرق، كذلك حضر وزير الخارجية

الإيطالي اجتماعاً لوزراء الخارجية دعت إليه مصر في يناير 2019 وحضره وزراء خارجية كل من فرنسا واليونان وإيطاليا وقبرص لبحث تطورات الأزمة الليبية.

وعلى الرغم من مساعي إيطاليا للتفاعل مع مستجدات الأزمة الليبية إلا أنها تفتقد إلى خارطة طريق واضحة في تعاملها مع ليبيا كما هو الحال منذ نهاية حكم معمر القذافي وحتي اليوم حيث بدت روما عاجزة عن لعب دور هام في تحديد وجهة هذا البلد، بالرغم من أن التطورات في ليبيا تمس بالأمن القومي الإيطالي، خاصة وان ليبيا تمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية وما تحمله معها من احتمالات دخول عناصر إرهابية إلى إيطاليا ومن ثم إلى أوروبا إلى جانب المصالح الاقتصادية المشتركة[28].

ومع بداية 2020 شهدت وسائل إعلام إيطالية سجالات وتبادل اتهامات بين السياسيين حول مسؤولية تراجع دور إيطاليا في ليبيا حيث اتهم وزير الخارجية الإيطالي (لويجي دي مايو) سلفه (ماتيوسالفيني) باختزال الملف الليبي بالكامل في موضوع الهجرة لجعله موضوع (حملة انتخابية) وفق ما جاء في صحيفة (ال فاتو كووتيديانو) الإيطالية، مصرًا على أن هذا الخيار يعد خيار خاطي، وفي 17 فبراير 2020 اكد وزير الخارجية الإيطالي على ضرورة اطلاق مهمة لمراقبة جوية وبحرية، واذا استدعي الأمر سينشر قوات برية لحظر دخول السلاح إلى ليبيا وهو ما تجلي في موافقة دول الاتحاد الأوروبي على بدء مهمة لمنع دخول الأسلحة إلى ليبيا عقب محادثات بين وزراء خارجية دول التكتل البالغ عددهم 27 دولة في بروكسل[29].

وفي 5-2-2021 اختار ملتقي الحوار السياسي الليبي بقيادة الأمم المتحدة حكومة مؤقتة عبر التصويت يكون فيها محمد المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي وعبد الحميد الدبيبة رئيساً للوزراء وتتولي هذه الحكومة إدارة شؤون البلاد مؤقتاً حتي إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر 2021 أما موقف إيطاليا من تشكيل هذه الحكومة فقد اعتبرت وزارة الخارجية الإيطالية بأن إيطاليا تلقت بارتياح كبير نتيجة التصويت في الجلسة العامة لمجلس النواب الليبي الذي انعقد في سرت في 8 مارس 2021 والذي أعطي الثقة لحكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة[30].

على كل حال يمكن ملاحظة مدي تعقد وتداخل ملف الهجرة غير الشرعية في العلاقات السياسية بين البلدين، ففي السابق استغل النظام السابق في ليبيا ملف الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط على بعض الدول الأوروبية، حيث تعتبر إيطاليا من اكثر الدول تأثراً بالأزمة الليبية بعد عام 2011، بل أن الأوضاع الأمنية المتردية كانت وراء تواصلها بإيقاع أسرع وتضاعفت أعداد المهاجرين بأرقام كبيرة ففي عام 2014 تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 الف بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي ظل التزايد لعدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من ليبيا تجاه الشواطئ الإيطالية أصبحت إيطاليا في وضع صعب مع ليبيا بخصوص تدفق أعداد المهاجرين، فشكل موضوع الهجرة غير الشرعية نقطة تجاذب مستمر بين ليبيا وإيطاليا مما ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية لكن الخلافات ظلت مستمرة بسبب تباين الرؤي حول كيفية معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة والتي باتت مبعث قلق بالنسبة لإيطاليا حيث اشتد التوتر في التصريحات بين مسؤولي البلدين حول مسألة الهجرة غير الشرعية[31].

ولقد قرر الإيطاليون إرسال سفن مراقبة إلى المياه الإقليمية وبعضها مقرر له التمركز في ميناء طرابلس لمنع أي تحرك بحري تجاه إيطاليا وذلك في اطار تفعيل اتفاق ليبي إيطالي موقع في عام 2008، قالت إيطاليا أن من حق الليبيين على الإيطاليين دعم القوات البحرية وحرس السواحل الليبية فنياً ولوجستياً وعلي اثر ذلك فهم كثيرون أن السبب هو الهجرة غير الشرعية لكن آخرين فهموا من الرسالة استعادة لمنطق الاستعمار، لهذا اعتبرت وزارة الخارجية بالحكومة الليبية المؤقتة أن دخول القطع البحرية العسكرية الإيطالية للمياه الإقليمية الليبية يشكل استفزازاً لمشاعر الليبيين الذين لازالت ذاكرتهم تحتفظ بما تعرض له الليبيين خلال حقبة الاحتلال الإيطالي[32].

فهناك من رأي بأنها استهداف لسيادة الدولة، هذه الردود طرحت من جديد النفوذ الإيطالي الساعي إلى السيطرة على ليبيا ونيل النصيب الأكبر من الاتفاقيات التجارية مما وتر الأجواء بين الإيطاليين والحكومة الليبية المؤقتة، ومما لا شك فيه أن إيطاليا تسعي إلى عدم التوتر في علاقاتها مع ليبيا بشأن الهجرة غير الشرعية ولعل

ذلك يرجع إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والنفطية أولاً وعدم تهميش دورها في العملية السياسية في ليبيا وضمان إدارة عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية[33].

لقد وضعت إيطاليا مصالحها في سلة واحدة من خلال التزامها العلني والمباشر بدعم المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني وذلك حرصاً منها على الحفاظ على البترول والغاز ورغبة في تحقيق المزيد من السيطرة والتحكم فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط إلى السواحل الإيطالية تحديداً والأوروبية بشكل عام[34].

ويلاحظ مما سبق أن التدخل الدولي بشكل عام والإيطالي بشكل خاص يعقد ويطيل أمد مشكلة الهجرة غير الشرعية نظراً لاختلاف الظروف البيئية المحيطة، فالمنظور الأوروبي الإيطالي خاصةً يأخذ في الحسبان مصالحه الوطنية والتي تتعامل مع الحكومتين في الغرب والشرق الليبي في الوقت نفسه بل أن الحكومة الإيطالية تتعامل مباشرة مع بعض الجماعات في الغرب الليبي لكي تحد من الهجرة غير الشرعية وهذا يؤخر من عملية الوفاق الوطني الذي يؤسس لقيام دولة القانون والمؤسسات التي يمكن أن تتعامل بندية مع إيطاليا وبقية الدول الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي بخصوص ملف الهجرة غير الشرعية.

إن الاهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية يتفرع إلى عدة عوامل يقع في مقدمتها تحقيق الأمن من خلال التصدي لتهديد الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين ومعضلة ارتباطها بالإرهاب الدولي، إلى جانب السعي لتأمين مصادر الطاقة واستعادة النفوذ، حيث تعتبر إيطاليا ليبيا مجالها الحيوي، لذلك فهي تسعى لان تبقي الفاعل الرئيسي في المعادلة الليبية، عبر اتخاذ عدة خطوات عملية كدعم الحكومة الشرعية المتمثلة في حكومة الوفاق الوطني من خلال إرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية أو عبر التحرك الدبلوماسي في أروقة الاتحاد الأوروبي، كذلك تسعى إيطاليا للحفاظ على دورها المؤثر في المشهد الليبي في ظل تنامي قلق أوروبي غربي من تنامي نفوذ روسيا في البلاد خاصة في شرق وجنوب شرق البلاد كذلك يسعى الإيطاليين للتقرب من قائد الجيش في شرق ليبيا المشير خليفة حفتر حيث اصبح قوة عسكرية وثقل يلزم التعامل معه ومع باقي الأطراف في شرق ليبيا عند وضع أي خطط سياسية أو اقتصادية مستقبلية، ولعل التحركات الإيطالية الأخيرة لتفعيل قنصليتها في بنغازي تشير بوضوح إلى دوافع اقتصادية بحثة وراء هذه الخطوات

فالدوافع الإيطالية تهدف إلى تحقيق مصالح إيطاليا النفطية والغازية أولاً، وكذلك يري الإيطاليين أن أي حل واقعي للازمة الليبية يجب أن يمر عبر تفاهم غربي - روسي مباشر ينظم مصالح جميع الأطراف الاقتصادية وتقسيم النفوذ في البلاد في ظل عدم وجود سيادة كاملة على التراب الليبي من قبل الليبيين[35].

المطلب الثاني- العلاقات والتعاون بين البلدين وأثاره الاقتصادية بعد عام 2011م:

هناك مصالح اقتصادية قوية بين طرابلس وروما منذ فترة حكم نظام القذافي فكانت إيطاليا تستورد 80% من احتياجاتها من الطاقة، ويذهب 32% من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل 25% من واردتها، كما تستورد إيطاليا نحو 12% من احتياجاتها من الغاز من ليبيا وتنوعت شبكة المصالح التجارية بدءا من قطاعات البنوك والمنسوجات والسيارات والمقاولات والسكك الحديدة والطرق والطيران وانتهاء بالأندية الرياضية خاصة كرة القدم، طبعا كل هذا كان قبل ثورات الربيع العربي في 2011 ولكن كل هذه المصالح والاستثمارات الاقتصادية أصبحت مهددة بعد سقوط نظام القذافي ودخول البلاد في حالة حرب وتطاحن بين الأطراف الداخلية وتأثير التدخلات والمصالح الإقليمية والدولية في الملف الليبي.

ولو رجعنا للخلف قليلا نجد أن العوامل الاقتصادية حلقة مهمة في استراتيجيات التدخل الإيطالي والأجنبي بشكل عام في ليبيا ومحركا أساسيا لتوجيه تلك السياسات الاستراتيجية فالدوافع الاقتصادية هي الغالبة في دفع إيطاليا للدخول في التحالف الدولي لأسقاط نظام القذافي في ليبيا عام 2011، فالحصول على الموارد وتأمينها يعد دافع رئيسي ومبرر للحكومة الإيطالية للتدخل في الشأن الليبي وبقوة وكان المتغير الاقتصادي المتمثل في الغاز والنفط الليبي هو البعد الرئيسي الذي يقف من وراء الاهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية[36].

ويعود الاهتمام الإيطالي بالملف الليبي بعد عام 2011 وتحقيق الاستقرار في ليبيا إلى الرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة حيث تحتفظ ليبيا بمخزون هائل من احتياطات النفط الخام والمقدرة بحوالي أكثر من 48 مليار برميل كما أن ليبيا تمتلك خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في أفريقيا ونظرا لما يتمتع به النفط الليبي من خصائص جعلت منه الأفضل على الإطلاق بين أنواع النفط المستخرج في العالم من حيث قلة تكاليف استكشافه واستخراجه وتسويقه مما اكسبه صفة الجذب للعديد من الشركات النفطية العالمية وعلي راسها الشركات الإيطالية

وذلك بسبب قلة المخاطر الناشئة عن استخراجه وهوامش الربحية العالية المترتبة على الاستثمار فيه وبالمقابل فأن المنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا ذات إمكانات هائلة لضخ أكثر من 400 ألف برميل من النفط الخام يوميا اضف إلى ذلك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي يصدر معظمه إلى إيطاليا من خلال أنبوب يمر تحت الماء إلى جزيرة صقلية الإيطالية ما جعل صناعة النفط محورية في أنعاش جنوب غرب ليبيا، وهو ما يفسر الانخراط الإيطالي في السوق النفطي الليبي عبر شركة "ايني" الإيطالية والتي تعتبر أكبر منتج اجنبي للمحروقات في ليبيا، إلى جانب أن لها النصيب الأكبر في استكشاف الغاز والنفط في شرق المتوسط، فضلا عن مرور أنابيب النفط على أراضيها ومن ثم فأن أي زعزعة الأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ستؤثر سلبا على المصالح الإيطالية[37].

وعلي مستوي التبادلات التجارية تأتي إيطاليا على راس الدول المتعاملة مع ليبيا بما قيمته 17.6 مليار دولار وهذا يؤكد أن المصالح الإيطالية في ليبيا كبيرة ولكن الرهانات الأمنية والوضع غير المستقر في ليبيا تمثل أهمية وأولوية للحكومة الإيطالية في الحد منها وعدم السماح للإرهاب بالتسرب إلى أراضيها أو تهديد مصالحها في ليبيا، لذلك تعد ليبيا بالغة الأهمية بالنسبة لإيطاليا، فتوطيد العلاقات مع السلطات الليبية بعد عام 2011 من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الإيطالية للاستفادة من أوجه الاستثمار المحتملة لدي السوق الليبي، فمن ناحية تسعي إيطاليا ليس فقط للحفاظ على مصالحها الموجودة ابان فترة النظام السابق بل أيضا لتعزيز هذه المصالح من خلال انتهاز الفرص للدخول في سوق الاستثمار الليبي في مجالات الطاقة والتنمية والصناعة[38].

ولعل استلام حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة دفعت بالعلاقات بين ليبيا وإيطاليا إلى الأمام خاصة في المجالات الاقتصادية، وللتذكير وقبل إستلام حكومة الدبيبة لمقاليد السلطة التنفيذية وبالتحديد في 20 نوفمبر 2019 وفي العاصمة الإيطالية روما تم توقيع اتفاقية بين ليبيا وإيطاليا في مجال التحكم التجاري لتطوير أنشطة الدعم المتبادل المشترك وتبادل أفضل الأعمال لصالح الشركات الليبية، وأيضا اجتماع ممثلي غرف التجارة في البلدين لبحث آليات جديدة لدعم الاستثمارات في ليبيا، ولقد وصلت قيمة التبادل التجاري بين ليبيا وإيطاليا في الأشهر الأولي عام 2019 نحو 2.3 مليار يورو[39].

ولقد أثارت زيارة رئيسية الوزراء الإيطالية "جورجيا "ميلوني" للعاصمة الليبية طرابلس في 28 يناير 2023 جدلا واسعا في الداخل الليبي، حيث تسببت في انقسام واضح حول نتائجها وما أفرزته من تفاهمات، خاصة فيما يتعلق بالاتفاق الذي يفضي في جوهره إلى ضخ استثمارات كبيرة من قبل إيطاليا لتطوير حقلين للغاز قبالة السواحل الغربية لليبيا، وخلال هذه الزيارة وقع الرئيس التنفيذي لشركة "ايني" الإيطالية " كلاوديو ديسكالزي" صفقة بقيمة 8 مليارات دولار مع رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط " فرحات بن قدارة " وهو الاتفاق الذي حضر توقيعه كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ورئيسة الوزراء الإيطالية "ميلوني" التي وصفت الصفقة بانها التاريخية[40].

لقد أصبحت إيطاليا منذ العام 2022 الشريك التجاري الأول لليبيا بنسبة 23.19% من حصة السوق الليبية، مما جعل إيطاليا في مراكز متقدمة على دول أخري مثل الصين وألمانيا وتركيا من ناحية حجم التجارة مع ليبيا ووصل حجم التجارة إلى 11 مليار يورو أي أكثر من ضعف التجارة خلال عام 2021، أيضا تسعي الحكومة الإيطالية لاستدامة ميزة وصولها إلى النفط والغاز الليبي المحرك الرئيسي لسياسة إيطاليا في ليبيا، ففي تصريحات صحفية لرئيسة وزراء إيطاليا " ميلوني " قالت فيها (ليبيا أولوية بالنسبة لإيطاليا ولاستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط وللأمن الإيطالي وللتحديات الكبرى التي تواجه أوروبا مثل ازمه الطاقة ومكافحة الهجرة غير الشرعية) معبرة عن رغبتها في المساهمة في ضمان " استقرار " الوضع السياسي في البلاد.

ومن جهة أخري تلعب إيطاليا دورا رئيسيا في قطاع النفط والغاز في ليبيا باعتبارها مستثمرا رئيسيا وسوقا رئيسيا للتصدير وتعتبر إيطاليا واحدة من اكبر المشغلين الأجانب في البلاد، فشركة " ايني " النفطية تتمتع بحضو طويل الأمد في ليبيا وتشارك في مشاريع كبري في قطاع النفط والغاز ويتركز إنتاج الغاز في ليبيا إلى حد كبير في الحقول البحرية حقلي " بحر السلام البوري " اللذين تديرهما شركة مليتة للنفط والغاز - وهو مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة ايني الإيطالية بالإضافة إلى الحقول البرية في حوض سرت، وتقوم شركة ايني بتطوير مشروع الغاز في حقل البوري والذي يبلغ تكلفته أكثر من مليار دولار، والذي سيعمل على التقاط الغاز المصاحب من منصتين بحريتين في مشروع تطوير حقل البوري،

وسيتم بعد ذلك نقل الغاز إلى مجمع مليته وهو رئيسي لإنتاج الغاز ومعالجته وتصديره وإيصاله إلى الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب " غرين ستريم " ومن المتوقع أن يبدا الإنتاج في عام 2026، فضلا عن العلاقات القوية التي تربط إيطاليا مع ليبيا في مجال الطاقة وإمكانية توسيع التعاون في المستقبل[41].

وبناء على ما سبق ذكره تعد شركة ايني احدي الأدوات المهمة لتحقيق المصالح الإيطالية في ليبيا لدرجة أن بعض الصحفيين الإيطاليين أشاروا إلى أن شركة ايني تعتبر " دولة داخل دولة وذلك لقدرتها على تشكيل قرارات الحكومة في الداخل والخارج والتأثير فيها، كما أنها تفاعلت من نواحي عديدة في السياسة الخارجية الإيطالية مما ساهم في تشكيل هذه السياسة على مر السنين.

ونظراً لحالة عدم الاستقرار في ليبيا مما نتج عنه نقص إمدادات الغاز الليبي إلى إيطاليا ونظرا أيضا لنقص إمدادات الغاز الروسي إلى إيطاليا بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، وما تبعه من توقيع عقوبات عليها لجأت إيطاليا إلى البحث عن مصادر أخري للطاقة فاتجهت إلى مصر والجزائر لتعويض نقص الغاز الروسي والليبي كما تأثر تدفق النفط الليبي إلى إيطاليا نظرا السيطرة بعض الفصائل المختلفة على البنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا[42].

وتعتبر زيارة رئيسة وزراء الحكومة الإيطالية قد حققت مكاسب مشتركة للطرفين والتي يمكن أن يتم توظيفها من قبل الطرفين بطرق مختلفة، يمكن استعراضها على النحو التالي:

1- دعم شرعية حكومة الدبيبة فالاتفاق ومخرجاته يصب في صالح حكومة الوحدة الوطنية حيث يعكس في مضمونه اعترافا إيطاليا لحكومة الدبيبة الأمر الذي تسعي هذه الحكومة لتوظيفه في إضفاء مزيد من الشرعية عليها، خاصة أن الاتفاق يأتي في توقيت تتصارع فيه حكومة الدبيبة والحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة " فتحي باشاغا " على نيل الشرعية كما أن تلك الزيارة أتت بعد نحو أسبوع من الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في طرابلس وقاطعته كل من الأمارات والسعودية ومصر مما يشير إلى افتقاد حكومة الدبيبة للشرعية أو على الأقل عدم التوافق العربي بشأنها وعليه سعت حكومة الدبيبة لتطويع زيارة رئيسة وزراء إيطاليا "ميلوني" لتجاوز مأزق الشرعية الذي تمر به حيث، حيث تعمل على خلق " تراكم

الاعترافات الدولية " خاصة بعد زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في 12 يناير 2024 لطرابلس ولقائه رئيس حكومة الوحدة الوطنية

2- زيادة القدرات الإنتاجية من الغاز الليبي حيث اعتبرت حكومة الدبيبة أن ضخ مزيد من الاستثمارات في التنقيب وتطوير حقول الغاز الطبيعي من شأنه أن يعزز حظوظ ليبيا في معادلة الطاقة عالميا، اذ سيؤدي الاتفاق المذكور إلى تطوير شركة "ايني" لحقلي غاز يحتويان على احتياطان بنحو 6 ترليونات قدم مكعب من الغاز وذلك بهدف رفع معدلات الإنتاج اليومي لما يقارب من 800 مليون قدم مكعب بداية من عام 2026، ما قد ينعكس بالإيجاب على سد احتياجات الدخل وتوفير فائض للتصدير، ووفقا لتصريحات رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة فإن التأخير في تنفيذ هذا الاتفاق يعني أن ليبيا ستتحول من دولة مصدرة للغاز إلى مستوردة بحلول عام 2027.

من ناحية أخري تراهن حكومة الدبيبة على العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها من الاتفاق مع شركة "ايني" والتي تقدر بنحو 13 مليار دولار خلال ثلاث سنوات وفقا للمتحدث الرسمي باسم الحكومة الليبية " محمد حمودة" كما أن الاتفاق وفقا لتلك الرؤية من شانه أن يفتح المجال أمام مزيد من الشركات الأوروبية العاملة في مجال استكشاف وتطوير حقول الغاز الطبيعي، ينظر إلى الاتفاق على انه أكبر استثمار اجنبي في قطاع الطاقة الليبي منذ عقدين، مما قد يحفز شركات مماثلة على ضخ استثماراتها في هذا القطاع.

3- تأمين احتياجات روما من الغاز حيث تسعي إيطاليا لتطويع الاتفاق مع ليبيا لخدمة استراتيجيتها الرامية للتخلص من اعتمادها على ورادات الغاز الروسي بحلول شتاء 2025، فقد كانت روسيا المورد الرئيسي للغاز الطبيعي لإيطاليا قبل الحرب الأوكرانية حيث استوردت إيطاليا منها نحو 29 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2021، وبناء على ذلك تعمل شركة " ايني " عبر تطوير حقلي الغاز في غرب ليبيا على تعزيز القدرة الإنتاجية ومن ثم زيادة صادرات الغاز الليبي إلى إيطاليا, وذلك في ظل تراجع صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي فخلال عام 2022 نقلت ليبيا 2.6 مليار متر مكعب من الغاز إلى إيطاليا مقارنة ب3.2 مليار متر مكعب في عام 2021، عبر خط أنابيب " جرين سترين " المربوط من ليبيا إلى جزيرة صقلية الإيطالية وتظل تلك المعدلات محدودة للغاية، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للخط 8

مليارات متر مكعب سنويا، والتي تأثرت بغياب الاستثمار في البنية التحتية والتحولات التي طرأت على ليبيا عام 2011.

4- رغبة إيطاليا في تعزيز دورها في شمال إفريقيا، حيث توضح الاتفاقية عزم الحكومة الإيطالية بقيادة " ميلوني " الإيفاء بتعهداتها تجاه أفريقيا بشكل عام وشمال أفريقيا بصورة خاصة حيث أعلنت في أكتوبر 2022 عن خطتها لاستعادة الدور الاستراتيجي لإيطاليا في منطقة البحر المتوسط واقترحت ما أسمتها "ب" خطة ماتي " لتعزيز ودعم التعاون مع دول شمال أفريقيا وهو ما ترجمه النشاط الدبلوماسي المكثف لرئيسة وزراء إيطاليا خلال شهر يناير 2024، فخلال أسبوعين زارت ميلوني كلا من الجزائر وتونس وليبيا ما يدل على مساعي إثبات الحضور وتعزيز الدور الإيطالي في شمال إفريقيا بهدف تأمين المصالح الحيوية لإيطاليا.

كل هذه الحقائق والمشاريع الضخمة تجعل ليبيا شريكا استراتيجيا لإيطاليا خاصة في ظل معاناة الاقتصاد الإيطالي من الركود المزمن وضعف القدرة على التكيف ومجرات البيئة العالمية التي تزداد تنافسا وصعود دول مثل الصين وتركيا بوصفهما دولتين رئيسيتين في مجال تصدير السلع إلى منطقة شمال أفريقيا وخاصة ليبيا لذلك تعد مهمة الحفاظ على السوق الليبية وتوسيعها وهذا يتطلب وضع واستقرار أمني وإيجاد حلول سريعة للحد من معضلة الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت هاجس يهدد استقرار العلاقات الثنائية بين البلدين[43].

المطلب الثالث ـ العلاقات والتعاون الأمني بين البلدين وهاجس الهجرة غير الشرعية على مستقبل العلاقات بينهما :

بالرغم من عمق البعد التاريخي للعلاقات الليبية الإيطالية إلا أن تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي قد زاد من مستويات التنسيق والتعاون بين البلدين لا سيما في المجال الأمني فلقد عقدت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين البلدين منذ العام 2000 أي منذ فترة حكم نظام القذافي ولكن ازداد حرص واهتمام الجانب الإيطالي بالتحديد بعد سقوط نظام القذافي ودخول البلاد في حروب أهلية وعدم سيطرت الحكومات المتعاقبة على حدود البلاد خاصة الحدود الجنوبية المطلة على العديد من الدول الأفريقية[44].

ولقد تعزز التعاون الأمني بين البلدين بشكل ملحوظ خلال تبادل الزيارات بين الخبراء في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، ودعم إيطاليا التقني والعسكري

لحرس الحدود الليبي، فاستعراض الاتفاقية الثنائية وتحليل المضمون لمذكرة التفاهم الإيطالية الليبية لعام 2017 يشير بوضوح إلى تركيز البلدين على زيادة ودعم التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة بشكل عام وفي المجال الأمني بشكل خاص فتفاقم مشكلة الهجرة واللاجئين من القارة الأفريقية مروراً بليبيا وزيادة هؤلاء المهاجرين بأعداد كبيرة قبالة السواحل الليبية ومنها إلى السواحل والجزر الإيطالية دفع بالسلطات الإيطالية إلى زيادة مستويات التعاون الثنائي للحد من هذه الهجرة غير القانونية والتي تترتب عليها مخاطر أمنية داخل الأراضي الإيطالية(45).

وفي تقييم للسلطات الإيطالية فان ليبيا هي كبري بوابات تدفق المهاجرين الأفارقة للسواحل الإيطالية، فالمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء يغادرون أوطانهم عبر ليبيا بهدف الوصول إلى القارة الأوروبية مروراً بالمحطة الإيطالية، مما جعل إيطاليا تشعر بالقلق وهواجس أمنية علي امنها القومي خاصة بعد أن قفز عدد الوافدين الأجانب من بضعة آلاف إلى عدة ملايين ولعل تدخل إيطاليا المباشر في الحرب ضد نظام القذافي ف 2011 كان بالدرجة الأولي دفاعاً عن مصالحها الأمنية المتمثلة في صد تهديد الهجرة والإرهاب القادم من جنوب المتوسط.

فإيطاليا هي أكثر الدول الأوروبية والغربية تأثرا بالأزمة الليبية خاصة على صعيد الهجرة غير القانونية والإرهاب فضلاً عن حوادث غرق مأساوية للقوارب المقلة للمهاجرين قبالة السواحل والجزر الإيطالية وفي غياب آلية إنقاذ أوروبية فعالة.

من جانب آخر توالت التهديدات لإيطاليا من قبل تنظيم (داعش) وكان ابرزها التسجيل المصور لذبح 21 مصرياً على احد الشواطئ الليبية والذي لوح فيه الإرهابيون بأنهم صاروا الآن (جنوب روما) وانهم سيفتحون روما حسب مزاعمهم ولقد أصاب الإيطاليين الذعر فور بث هذا الشريط وجاهر عدة وزراء وبرلمانيين في الحكومة والبرلمان الإيطالي بضرورة قيادة إيطاليا لتحرك عسكري في ليبيا، ومن جانب آخر اكد رئيس الوزراء الإيطالي (ماتيو رينزي) لقناة (T.G1) بالقول: لقد قلنا لأوروبا والمجتمع الدولي انه يتعين علينا أن نستفيق لان أمراً خطيراً جداً يحدث، ومن غير المنصف ترك تسوية كافة المشاكل لنا بذريعة أننا الأقرب.

وفي مقابلة مع شبكة (سكاي تي جي 24) اعتبر وزير الخارجية الإيطالي (باولو جنتيلوني) انه (يتعين طرح مسألة القيام بالمزيد مع الأمم المتحدة بشأن ليبيا، إذ تعذر إيجاد وساطة بين الأطراف المتحاربة داخل ليبيا) مضيفاً أن إيطاليا على استعداد

للقتال في اطار الشرعية الدولية مؤكداً انه (لا يمكن القبول بأن يكون هناك خطر إرهابي على مسافة بضع ساعات من الإبحار من هنا)، أما وزير الداخلية الإيطالي (انجيلينو ألفانو) فلقد ندد بخطر قيام (خلافة إسلامية عند أبواب إيطاليا) وقال انه لا يجب إضاعة دقيقة واحدة محذراً من أن يكون تقدم (داعش) اسرع من قرارات المجتمع الدولي واعترف في تصريحات لصحيفة (لا ريبوبليكا) أن إيطاليا دفعت الفاتورة الضخمة للأخطاء التي ارتكبت في إدارة الأزمة الليبية أما وزيرة الدفاع الإيطالية (روبرتابينوتي) فلقد أعلنت في مقابلة مع صحيفة (ال ميساجيرو) أن إيطاليا مستعدة لإرسال آلاف الرجال وتولي سريعاً قيادة ائتلاف يضم دولاً أوروبية للتصدي لتقدم المتطرفين في ليبيا، والذين باتوا على مسافة 350 كم من سواحلنا، قائلة: (اذا كنا أرسلنا إلى أفغانستان (البعيدة) 5 آلاف جندي إيطالي، ففي بلد يعنينا عن قرب مثل ليبيا، حيث يثير التدهور الأمني قلقاً وهاجس كبير لإيطاليا، فيمكن لمساهمتنا أن تكون كبيرة[46].

لم تنعكس هذه التصريحات للمسئولين الإيطاليين المثيرة والقلقة في شكل أفعال حقيقية، بل لم تمضي ساعات حتي تراجعت المواقف والتصريحات الإيطالية، فقد سكب رئيس الوزراء الإيطالي (ماتيو رينزي) الماء البارد في تصريحات له لمحطة (T.G5) الإيطالية عندما دعا إلى أن (تتخذ الأمم المتحدة إجراء) لكنه استدرك قائلاً: (أن من المهم تفادي الإصابة بالهستيريا.. وأن أي إجراء يجب أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة[47].

ولقد آثار هذا التراجع للحكومة الإيطالية موجة انتقادات واسعة داخل إيطاليا، لكن يبدو أن القيادة الإيطالية فضلت تغليب الحلول السياسية في معالجة الأزمة الليبية المستفحلة، خاصة في ظل ضيق الخيارات السياسية والعسكرية المتاحة أمام إيطاليا وذلك لعدة اعتبارات منها:

1- معارضة الولايات المتحدة للحل العسكري في ليبيا.

2- ثمة سياسات متعارضة لكبري دول الاتحاد الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) بشأن كيفية مع الأزمة الليبية، وهي سياسات هدفها تحقيق أكبر مكاسب ممكنة خاصة في ضوء طموحات بريطانيا وفرنسا لأخذ محل إيطاليا في ليبيا.

3- وقبل هذا وذاك فان الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيطاليا لا تسمح لها بالقيام بمغامرات عسكرية في أماكن خطيرة جداً وخارج نطاق التحالف الأوروبي

والأطلسي وخارج الشرعية الدولية.

4- أجرت إيطاليا مناورات بحرية وعادة ما تقوم بها سنوياً قرابة السواحل الليبية ربما وجود القطع البحرية في المنطقة يساهم في تحسين الأمن.

5- قام رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي بزيارة إلى موسكو في محاولة إيطالية لإشراك روسيا في الملف الليبي[48].

وهنا يتأكد القول أن إيطاليا لا تملك سوي خيارات محدودة في التعامل مع التهديد الإرهابي القادم من ليبيا وان التحرك السياسي وفي اطار دولي يجعلها أكثر أمنا من كل التهديدات التي تحيط بها.

وفي تطور جديد للسياسة الإيطالية بخصوص الملف الأمني وعلاقاتها مع ليبيا اعلن وزير الداخلية الإيطالي ماركو) (مينيتي أن بلاده ستفعل الاتفاقية الموقعة مع ليبيا أثناء حكم القذافي فيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية وقد جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده (مينيتي) في العاصمة الليبية طرابلس، بعد محادثات أجراها مع مسؤولين ليبيين بحكومة (فائز السراج، حكومة الوفاق الوطني (حول الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وتنص المعاهدة التي تم توقيعها فترة النظام السابق وبالتحديد في 30 أغسطس 2008 على التزام إيطاليا بتقديم دعم مالي يناهز 5 مليارات دولار خلال خمسة وعشرين عاماً، على شكل استثمارات في البنية التحتية وذلك مقابل قيام ليبيا بالعمل على وقف الهجرة التي تمر عبر أراضيها للسواحل الإيطالية[49].

ويمكن القول أن السلطات الإيطالية ادركت أن مقاومة الهجرة تبدا من الحدود الجنوبية، وليس من سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية ومن هنا لا يستغرب التعامل الإيطالي بعد سقوط نظام القذافي مع اطراف ليبية عديدة سواء كانت رسمية أو غير رسمية وسواء كانت في غرب ليبيا أو شرقها أيضاً القبائل الساكنة على الحدود الليبية الجنوبية، وهو ما يفسر التدخلات الإيطالية في الملف الليبي على غرار التدخل لإبرام اتفاقية الصلح بين بعض قبائل الجنوب الليبي قرابة من التبو والعرب والتوارق الموقعة في مارس 2017 بروما، والتي تتعلق بمراقبة قرابة خمسة آلاف كيلومتر من الحدود الليبية الجنوبية وبهذه المناسبة صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تامين حدود ليبيا في الجنوب يعني تامين حدود أوروبا الجنوبية[50].

مستقبل العلاقات الليبية الإيطالية في ظل ما تشهده ليبيا من انقسام وعدم استقرار:

إن سعي إيطاليا الحثيث وراء مصالحها الاقتصادية في ليبيا دون الاهتمام بتحقيق الاستقرار في البلاد سيشكل احد العوامل الرئيسية التي تؤجج الصراع بين الأطراف المحلية وكذلك باقي الدول التي لديها مصالح في ليبيا، فإيطاليا دولة مهمة جداً لليبيا وبمقدورها التحرك في العملية السياسية بكل نجاح بتركيزها على العملية السلمية والاستقرار داخل ليبيا وبالتالي ستخدم أجندتها الاقتصادية والأمنية وبناء علاقات صداقة مع الجانب الليبي، ولعل الجانب الاقتصادي بشكل عامل مهم بين البلدين كما أن القرب الجغرافي يشجع على التعاون الأمني خاصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب بالإضافة إلى أهمية قطاع الطاقة والتعاون الثنائي بينهما في إنتاج واستثمار النفط والغاز(51).

الخاتمـــــة :

نختم هذا البحث بالقول أن الهجرة غير الشرعية مشكلة دولية وظاهرة تعاني منها العديد من الدول خاصة دول شمال أفريقيا وبالتحديد ليبيا كدولة عبور وإقامة أيضاً ومن الجانب الأخر لسواحل جنوب أوروبا هناك إيطاليا التي تعاني من تدفق المهاجرين غير الشرعيين القادمين إليها من القارة الأفريقية بالتحديد.

فهاتين الدولتين هما الأكثر تعرضاً لمشكلة الهجرة غير الشرعية وأثارها السلبية والخطيرة على البلدين.

ولقد كان لإيطاليا دور كبير بعد عام 2011 فسعت إلى تولي دور ومكانة لها في ليبيا حرصاً منها بالدرجة الأولي على مصالحها الاقتصادية وتأمين حدودها وشواطئها.

إن مشكلة الهجرة غير الشرعية في العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية تجسدت في إبرام عدة اتفاقيات ثنائية بقصد تقليص أو القضاء على هذه الظاهرة وكذلك بزيارات رسميه وغير رسمية للمسؤولين من البلدين بهدف زيادة مستويات التنسيق والتعاون السياسي والأمني تجاه ملف الهجرة غير الشرعية.

لقد ارتبطت إيطاليا بعلاقات مع الحكومات المتعاقبة بعد عام 2011 وذلك للحفاظ على مصالحها مع ليبيا خصوصاً مع وجود أطراف أخري على خط الأزمة وخط المصلحة وأقوى من إيطاليا سياسياً واقتصادياً، لأن إيطاليا ترغب في أن تبقي الفاعل الرئيسي في المعادلة نظراً لما تراه إيطاليا من بعد تاريخي في علاقاتها مع ليبيا ولعل إيطاليا تعي تماماً أن أي دور تتخلي عليه ستجد من يلعبه خاصة فرنسا، ولهذا

كانت الهواجس والمخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا، هذا إلى جانب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من الدول الأفريقية عبر ليبيا.

إن الهجرة غير الشرعية أصبحت اليوم من أكثر القضايا المطروحة على الساحة الليبية الإيطالية كما أنها يعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في الدولتين فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتجد ملف الهجرة غير الشرعية مطروح على طاولة المفاوضات والنقاشات بين الطرفين وهذا يدل على حساسيته وخطورته قوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية بين البلدين وبناء العلاقات الثنائية بينهما قاصة في المجال الاقتصادي المتعلق بأمن مصادر الطاقة المتمثلة في النفط والغاز الليبي.. في الوقت نفسه نجد عدم فعالية القوانين في ليبيا بشأن ضبط الهجرة غير الشرعية، وأيضاً عدم التزام إيطاليا بالعديد من النقاط في الاتفاقيات بشأن الدعم الفني واللوجيسي والمالي لليبيا للتصدي لمخاطر الهجرة غير الشرعية وفي حالة عدم إيفاء الطرفين بوعودهم فقد يشهد ملف الهجرة تطورات سلبية تضر بالمصالح المشتركة بين البلدين والعلاقات بينهما بشكل عام.

نتائج البحث :

يمكن أن تلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث وهي كالتالي:

1- على الرغم من عدم وجود اتفاق حول إيجاد تعريف موحد للهجرة غير الشرعية فإن كل التعريفات والقوانين الدولية تحرم الهجرة غير الشرعية وتصنفها من ضمن الأشياء التي تنتهك سيادة الدول دخولاً أو خروجاً منها.
2- أن الهجرة غير الشرعية لها تأثير ملحوظ على البلدان المستقبلة ودول العبور وهذه الظاهرة تتطلب حلاً شاملاً وتظافر وتعاون دولي للحد منها.
3- تعد ليبيا وإيطاليا من أبرز الدول التي تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
4- كلما زادت وتيرة أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا تجاه إيطاليا كلما زاد التعاون بين البلدين في إبرام الاتفاقيات الثنائية.
5- لم يكن الاتفاق بين ليبيا وإيطاليا على حل مشكلة المهاجرين جديد العهد بعد عام 2011 بل سبقها اتفاقيات مع النظام السابق في ليبيا عام 2008.
6- إيطاليا والاتحاد الأوربي قدموا وعوداً كثيرة لتقديم الدعم الفني واللوجيستي والمالي لليبيا ولكن لم تصل للحد المطلوب والمتوقع مما أثر على ليبيا من

الناحية الصحية والاجتماعية على أثر تدفق المهاجرين إليها وكذلك كان له أثر أمني على ليبيا.

7- إن النفعية والبحث عن المصالح الخاصة هي التي تحكم المواقف الإيطالية تجاه الصراع الداخلي الليبي وهذا يتطبق على باقي الدول الأوربية.

8- إيطاليا تحاول التفاعل مع مستجدات الصراع الداخلي الليبي إلا أنها تفتقر إلى خارطة طريق واضحة في التعامل مع ليبيا فأصبحت عاجزة على لعب دور هام في تحديد وجهة ومستقبل هذا البلد بالرغم من أن التطورات داخل ليبيا تمس الأمن القومي الإيطالي خاصة فيما يتعلق بملف الهجرة.

التوصيات :

1- ضرورة دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من كل جوانبها من خلال دراسة الأسباب المؤدية لها وتعاون المجتمع الدولي للتقليل منها أو القضاء عليها.

2- معالجة المشكلة في إطارها الشامل الأمني والقانوني والاقتصادي والاجتماعي.

3- زيادة مستويات التنسيق والتعاون بين إيطاليا والاتحاد الأوروبي من ناحية ودول العبور والبلدان المصدرة للمهاجرين والمنظمات غير الحكومية والترتيبات الإقليمية والمنظمات الدولية من ناحية أخري.

4- تبادل الخبرات حول كيفية التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا وإيطاليا ودول الجوار وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات التسلل عبر الحدود.

5- نأمل في المستقبل أن لا توقع ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 في ظل الوضع السياسي المهزوز والضعيف الذي تعيشه ليبيا، حتي لا يترتب على ذلك التزامات دولية على ليبيا بضرورة إيواء المهاجرين غير الشرعيين بشكل دائم على الأراضي الليبية

6- العمل على الالتزام بالمبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي من خلال حماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها وسيطرتها التامة على حدودها ورفض أي تدخل أجنبي في شئونها الداخلية.

ملحق:

أهم المحطات الحديثة في العلاقات الليبية الإيطالية وملف الهجرة غير الشرعية قبل وبعد 2011:

1- في عام 1998 وقعت ليبيا معاهدة مع إيطاليا من اجل إغلاق الحقبة السلبية للاستعمار الإيطالي وتقضي بعدم فتح الملف في المستقبل وإنهاء النزاع التاريخي.

2- في العام 2000 توقيع اتفاقية روما بشان الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية .

3- في ديسمبر 2007 وقعت إيطاليا وليبيا اتفاقا لإجراء دوريات بحرية مشتركة لقمع عمليات تهريب البشر.

4- في أغسطس 2008 وقع برلسكوني اتفاقا تاريخيا في بنغازي يقضي بان تدفع إيطاليا خمسة مليارات كتعويض عن المساوي إبان حكمها لليبيا وقال القذافي أن هذه الوثيقة التاريخية تعتذر لليبيا عن القتل والتدمير والقمع ضد الليبيين أثناء الحكم الاستعماري, أعقبها توقيع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا.

5- في مارس 2009 دخول معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا حيز النفاذ (معاهدة أغسطس 2008) وهي معاهدة تعرضت لخصوصية العلاقة بين الشعبين الليبي والإيطالي وتعتبر نقطة انطلاق للعلاقات الليبية الإيطالية في القرن الواحد والعشرين.

6- في أواخر عام 2010 ارتفعت حدة الانتقادات الموجهة لرئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني بسبب ارتفاع نسبة الاستثمارات الليبية في إيطاليا, كما دفعت هذه الانتقادات إلى استقالة رئيس بنك (اونيكريديت) ايساندرو بروفومو بسبب مشكلة زيادة الاستثمارات الليبية في أكبر البنوك الإيطالية.

7- في يناير 2012 وقعت إيطاليا وليبيا في طرابلس إعلاناً مشتركا سيشكل إطاراً سياسيا لعلاقتهما بعد نهاية نظام القذافي وبمناسبة أول زيارة لرئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي لليبيا.

8- مع بداية 2014 توقيع اتفاق بين ليبيا وإيطاليا خاص بالتعاون العسكري بين البلدين يرمي البرنامج إلى تعزيز الدعم السياسي الدولي والمادي للقوات المسلحة الليبية، وقد شرع الجيس الإيطالي إلى تدريب 2000 مجند ليبي.

9- في مارس 2015 أجرت إيطاليا مناوراتها البحرية السنوية " البحر المفتوح " قرب سواحل ليبيا وقال الاميرال بيرباولو، أن المناورات لا ترتبط مباشرة بالأزمة في ليبيا، لكن ربما يساهم وجود قطع البحرية في المنطقة في تحسين الامن.

10- في مايو 2016 ناقشت وزارة الخارجية الإيطالية مع ليبيا تجديد اتفاق يرجع إلى عام 2008 تعهدت بمقتضاه إيطاليا باستثمارات بمليارات الدولارات في مقابل عقود للطاقة والسيطرة على الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا.

11- في أغسطس 2016 أعلنت الحكومة الإيطالية عن إبرام اتفاقية مع ليبيا من اجل اتخاذ تدابير عاجلة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

12- في سبتمبر 2016 الإعلان عن تشكيل غرفة "إيطالية ليبية" لمراقبة الشواطئ والحدود الليبية، وقد طالبة بذلك إيطاليا لا سيما أنها من ضمن الدول الفاعلة في عملية (صوفيا البرية) التي تعمل من أجل مراقبة الشواطئ الليبية، للحد من الهجرة غير الشرعية.

13- في يناير 2017 اتفق المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مع إيطاليا على البناء على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون وإعلان طرابلس الموقع بين البلدين في عام 2012، واعتبر الطرفان أن ذلك التزام مشترك في سياسة مكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وتهريب الوقود.

14- في يوليو 2017 أعلن نائب المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني أحمد معيتيق، ووزير الخارجية الإيطالي انجيلينو الفانو، في بيان مشترك لهما إعادة انطلاق التعاون الاقتصادي بين ليبيا وإيطاليا.

15- في فبراير 2017 وقع رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، مع رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتيلوني معاهدة لدعم مراقبة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا، ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريبهم، والسيطرة على الحدود الجنوبية، تعتبر تفعيلا لاتفاقيات سابقة هي" معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون " الموقعة في بنغازي عام 2008 " وإعلان طرابلس " الموقع عام 2012م.

16- في مارس 2017 اتفاق صلح بين بعض قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والتوارق برعاية إيطاليا في العاصمة الإيطالية روما ويتعلق بمراقبة الحدود الجنوبية لليبيا ولقد صرح وزير خارجية إيطاليا بأن تأمين حدود ليبيا الجنوبية يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية.

17- في أغسطس عام 2017 وصول فرقاطة إيطالية للمياه الإقليمية الليبية في اطار تفعيل اتفاق ليبي – إيطالي موقع في عام 2008 وقالت إيطاليا انه من حق الليبيين عند الإيطاليين يقضي دعم القوات البحرية وحرس الليبية فنيا ولوجستيا.

18- في نوفمبر 2019 وفي العاصمة الإيطالية روما تم توقيع اتفاقية بين ليبيا وإيطاليا في مجال التحكم التجاري لتطوير أنشطة الدعم المتبادل المشترك وتبادل المصالح بين الشركات الليبية والإيطالية.

19- في يناير 2023 زيارة رئيسة وزراء إيطاليا (جورجيا ميلوني) إلى طرابلس وإجراء محادثة مع رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة وعقد اتفاقيات أمنية واقتصادية ومن أهمها توقيع رئيس شركة (ايني) الإيطالية صفقة بقيمة 8 مليار دولار مع رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط والتي وصفت بأنها الصفقة التاريخية وختمت رئيسة الحكومة الإيطالية بزيارة للمشير حفتر في المنطقة الشرقية وإجراء محادثات معه تتعلق بتطورات الأزمة الليبية والانقسام السياسي في ليبيا.

الهوامـــــــــــش :

(1) الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي، جامعة الأزهري، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية السودان 2015، ص9.
(2) نفس المرجع السابق، ص10.
(3) نفس المرجع السابق، ص12.
(4) محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة السياسة والقانون، العدد (4)، يناير 2012م، الجزائر، ص20.
(5) نفس المرجع السابق: ص21.
(6) حنان امحمد حريبة، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والقانون الوطني عبر البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، 2011م، ص119.
(7) نفس المرجع السابق، ص121.
(8) نفس المرجع السابق، ص122.
(9) نفس المرجع السابق، ص123.
(10) نفس المرجع السابق، ص125.
(11) مختار عزالدين، وعلي مفتاح، واقع الهجرة غير الشرعية، جامعة المقرب، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد (1)، 2017م، ص20.
(12) نفس المرجع السابق، ص21.
(13) ليندة أبوعافية، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2013م، ص6.
(14) نفس المرجع السابق، ص7.
(15) نفس المرجع السابق، ص5.
(16) فايزة بركات، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012م، ص15.
(17) نفس المرجع السابق، ص17.
(18) نفس المرجع السابق، ص18.
(19) حنان امحمد حريبة، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والقانون الوطني غير البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص125.
(20) نفس المرجع السابق، ص126.
(21) نفس المرجع السابق ، ص127.
(22) رشيد خشانة، ملامح الهجرة غير النظامية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011م، مجلة شؤون ليبية، العدد (1)، 2016م، ص17.
(23) نفس المرجع السابق، ص19.
(24) د. سالم علي البرقي، د. محمود أبو العنين، موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2023، ص16.
(25) سيد فرج، توازن التنافس الدولي والإقليمي وأثره على الأزمة الليبية .Eigporhal.Com2021.12.29
(26) نفس المرجع السابق.

(27) نفس المرجع السابق.
(28) عبد الباسط غبارة: المواقف الإيطالية في ليبيا، تغيرات وتقلبات دائمة، بوابة أفريقيا الإخبارية، 2020م.
(29) نفس المرجع السابق.
(30) شريف زيتوني، الدور الإيطالي في ليبيا: عين عن الهجرة وأخرى على الثروة، بوابة أفريقيا الإخبارية، 2022م.
(31) نفس المرجع السابق.
(32) نفس المرجع السابق.
(33) نفس المرجع السابق.
(34) نفس المرجع السابق.
(35) محمد عبدالحفيظ الشيخ، آفاق العلاقات الإيطالية – الليبية في ضوء تداعيات التغير عام 2011م، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018م، ص5.
(36) د. سالم علي البرقي، د. محمود أبوالعنين، موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2023م، ص18.
(37) نفس المرجع السابق، ص21.
(38) نفس المرجع السابق، ص22.
(39) نفس المرجع السابق، ص25.
(40) دياب أحمد، أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة https://futureuae.com.
(41) نفس المرجع السابق.
(42) عبدالباسط غبارة، المواقف الإيطالية في ليبيا، التغيرات وتقلبات دائمة، مرجع سبق ذكره.
(43) أمين محمد، العلاقات الليبية – الإيطالية في مجال مكافحة الهجري غير الشرعية، موقع إيوان http://ewan Libya.com.
(44) رمزي زائري، محطات العلاقات الليبية الإيطالية "التاريخ الثقيل" بوابة أفريقيا، 2021م hews.net.https://www.afrigate.
(45) نفس المرجع السابق.
(46) أ. توفيق بوستي، سامي نجوش السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد (1)، 2021م، الجزائر، ص17.
(47) نفس المرجع السابق، ص19.
(48) نفس المرجع السابق، ص21.
(49) نفس المرجع السابق، ص23.
(50) نفس المرجع السابق، ص27.
(51) شريف زيتوني، الدور الإيطالي في: عين عن الهجرة وأخرى على الثورة، موقع بوابة أفريقيا، 2022م، مرجع سبق ذكره.